Route Educational & Social Science Journal

Volume 6(2) ; January 2019

التجربة الإصلاحية في تونس في عهد محمد الصادق باي ١٨٥٩-١٨٨١

(دراسة في طبيعتها وأبعادها)

The Reformation Experience in Tunisia during Mohammad Al-Sadiq Bay Reign 1859-1881 AD

(A Study about its Nature and Dimension)

أ.م.د. رابحة محمد خضير
جامعة الموصل/كلية الآداب / قسم التاريخ

أ.م.د.لمى عبد العزيز مصطفى
جامعة الموصل/ كلية الآداب/ قسم التاريخ

Dr. Rabiha Mohamed Khadair
Assistant professor
University of Mosul / College of Arts / Department of History

Dr. LumaAbdualziz Mustafa
Assistant professor
University of Mosul / College of Arts / Department of History

الملخص

يُعد تولي الأسرة الحسينية حكم ولاية تونس في بداية القرن الثامن عشر بداية عهد جديد في تونس، إذ كانت طبيعة الحكم فيها وراثية امتدت لأكثر من قرنين من الزمان.

برز فيها بايات كان لهم دور مؤثر في تغيير الكثير من الأوضاع الداخلية لولاية تونس، نذكر من بينهم محمد الصادق باي (١٨٥٩-١٨٨١) الذي أراد تطبيق ما وضعه أسلافه من إصلاحات، فقام بإصلاحات عديدة ولاسيما ما يخص المسائل السياسية والاقتصادية والثقافية، حتى أنه منح الأجانب حقوقاً مساوية لحقوق المواطنين التونسيين مما جعل الرعاياالأجانب يتدفقون على تونس بشكل كبير جداً أثر على الوضع الاقتصادي العام للمواطنين، ولاسيما بعد فرض ضرائب عديدة عليهم من قبل الوزير الأكبر مصطفى خزندار فأدى ذلك إلى حدوث ثورة مضادة على الباي ووزيره الأكبر في سنة ١٨٦٣ وعلى الرغم من فشلها إلاّ أنها أثرت على الوضع السياسي في البلاد.

تهيأت للبلاد شخصية إصلاحية في عهد محمد الصادق باي تمثلت بالمصلح خير الدين التونسي الذي أراد إصلاح ما يمكن إصلاحه في البلاد، ومعالجة الأحوال التي وصلت إليها البلاد من تدني في المجالات كافة، لكن المؤامرات والدسائس حالت دون استمراره في عمله هذا، فاستقال سنة ١٨٧٧، التي كانت بداية النكسة لتونس لتعقبها فيما بعد التدخلات الاستعمارية المتمثلة باحتلال فرنسا لتونس سنة ١٨٨١.

كلمات مفتاحية: تونس، محمد الصادق باي، الوزير مصطفى خزندار.

Abstract

Al-Hussaynia family came to rule Tunisia state since the beginning of the 18th century is regarded the beginning of a new era in Tunisia. The nature of the rule was hereditary that has lasted for over two centuries.

The ruling of this family witnessed the emergence of Bayats. They had influential role to change internal situations in Tunisia state. One of them was Mohammad Al-Sadiq Bay (1859-1881) who wanted to apply the reformation that had been put by his ancestors. He did many reformations especially those related to political, economical and cultural issues. In addition, he gave foreigners rights equal to that of Tunisian Muslims. This makes foreigners to rush toward Tunisia very highly which affected the citizens' general economical situation; especially when many taxes were imposed on them by the Prime Minister Mustafa Khaznadar. This leaded to a revolution against the Bay and his Primer Minister in 1863. Though the revolution has failed, but it affected the political situation in the state.

Bay's reign witnessed the appearance of the reformer Khairuldeen Al-Tunsi, who wanted to reform what he can in the state and address issues that the state suffered from in all areas, but he did not continue in his work because of the conspiracies, then he resigned in 1877. This was the beginning of the setbacks in Tunisia and followed by its occupation by France in 1881.

Key words: Tunisia **,** Mohammad Al-Sadiq Bay**,** Minister Mustafa Khaznadar.

المقدمة

خضعت تونس للسيطرة العثمانية سنة ١٥٧٤، وفي سنة ١٧٠٥ أعلن زعيم الأسرة الحسينية حسين بن علي استقلاله عن الدولة العثمانية مؤسساً بذلك أسرة مالكة عبرت عن رغبة أكيدة في التحديث وبناء اسس دولة أكثر تقدماً وقد ظهرت التجربة الإصلاحية بشكل واضح في عهد أحمد باي (١٨٣٧-١٨٥٥)، وقبل الخوض في الأسس الرئيسية التي ارتكزت عليها هذه التجربة لابد من إعطاء فكرة حول الدوافع الحقيقية التي تقف وراء إقدام بايات تونس على الالتزام بإصدارها، وتطبيقها التي يمكن إدراجها على الشكل الآتي:

١. كان لنجاح المشروع الإصلاحي لوالي مصر محمد علي باشا (١٨٠٥-١٨٤٠) سبباً في اقناع بايات تونس بضرورة وضع أسس وقواعد جديدة لنظام الحكم تحدد بموجبها العلاقة بين السلطة والمجتمع.
٢. التهديدات الخارجية لتونس التي وصلت ذروتها بالاحتلال الفرنسي للجزائر سنة ١٨٣٠.
٣. محاكاة الغرب وتحديداً بعد زيارة أحمد باي لفرنسا سنة ١٨٤٦ وقد أوضح الأخيرهدف هذه الرحلة[١] وابعادها بقوله: "أما بعد فإن المصلحة التي امرنا الله بها اقتضت أن أسافر بنفسي إلى فرنسا ولندرة والله يعلم أن شغفي برعيتي وأهل مملكتي يقتضي أن اقتحم المخاوف لأمانهم وتحمل مشقة الأسفار لراحة أوطانهم وحماية أموالهم وأبدانهم..." [٢].

كانت أول المرتكزات التي استند عليها البرنامج الإصلاحي لـ أحمد باي هو تقوية الحكومة[٣]، التي لا يمكن تحقيقها إلا بتأسيس جيش نظامي وبالاعتماد على الخبرات الأوربية[٤]. وتحقيقاً للهدف نفسه جرى افتتاح أول مدرسة حربية عصرية سنة ١٨٤٠ عرفت بـ "المدرسة الحربية بباردو" التي عد افتتاحها بمثابة "ثورة تعليمية حقيقية" وبالاعتماد على الخبراتالأجنبية وتحديداً الفرنسية. أما عن طبيعة الدروس التي تلقاها

---

(1) رافق أحمد باي في زيارته عدد من الشخصيات منهم أحمد بن أبي الضياف وخير الدين باشا –والذي سيأتي الحديث عن دورهما في تحديث تونس فيما بعد-. للتفاصيل حول تلك الزيارة يراجع: الصادق التيمومي تونس والتحديث ١٨٣١-١٨٧٧ أول دستور في العالم الإسلامي، دار محمد علي للنشر، ط١، (تونس، ٢٠١٠)، ص ص ٩٣-٩٥.

(٢) أحمد باي، الموسوعة التونسية: www.mawsouaa.th

(٣) حسين جبار ابراهيم، ايالة تونس في عهد أحمد باشا باي "دراسة تاريخية"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٦٦، ص ٦٧. www.caus.org.ib

(4) للاستزادة ينظر: الشيباني بنبلغيث، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (١٨٥٩-١٨٨٢)، منشورات مؤسسة اليمقي للبحث العلمي والمعلومات وكلية الآداب والعلوم الإنسانية، (جامعة صفاقس، ١٩٩٥)، ص ص ٥٠-٥١؛ التيمومي، مصدر سابق، ص ٨٢.

الطلاب في هذه المدرسة فاشتملت على العلوم الدينية والحساب والهندسة واللغة العربية والمساحة وعدد من اللغات الأجنبية وتحديداً الفرنسية وعن ذلك يتحدث أحمد بن أبي الضياف[٥] بقوله "يخرج التلميذ عالماً بما يلزمه في غير العلوم العسكرية متضلعاً باللغة الفرنساوية وبما يلزم العسكر من العلوم الفعلية"[٦] أما عدد طلاب هذه المدرسة فوصل إلى (٥٠) طالباً عند افتتاحها[٧]. كما اهتم أحمد باي بالتعليم الديني في جامع الزيتونة فضلاً عن انشائه للمكتبة الأحمدية التي كانت تحوي على ما يزيد على ٢٦٠٠ مجلد[٨].

وبضغط من الدول الأوربية اصدر أحمد باي سنة ١٨٤١ امراً منع بموجبه "التجار من ادخال العبيد وفي حال ادخالهم يمنعون من بيعهم ويدفعون ثمن تحريرهم..." [٩] كان إصدار هذا الأمر مرحلة تمهيدية لقراره القاضي بإلغاء العبودية وذلك ما تم بالفعل سنة ١٨٤٦. [١٠]

أرهقت إصلاحاتأحمد باي –سالفة الذكر– خزينة تونس ومما زاد في تدهور الأوضاع المالية سياسة البذخ والترف لاحمد باي[١١] وحاشيته[١٢] فكان ذلك سبباً اضافياً لاستنزاف إمكانيات البلاد الاقتصادية فكان لها انعكاساتها على الواقع الاجتماعي للمجتمع التونسي في شيوع أفات اجتماعية عدة كالنهب

([5]) أحمد بن أبي الضياف ١٨٠٤–١٨٧٤: سياسي، أديب، فقيه ولد وتوفي في تونس العاصمة بدأ حياته المهنية بتولية خطة العدالة والتوثيق ثم التحق بديوان الإنشاء سنة ١٨٢٥، وفي سنة ١٨٣٧ انتدب لتحرير المكاتب الهامة لاحمد باي وكان التونسي الوحيد في البلاط الحسيني... له العديد==من المؤلفات لعل أشهرها "اتحاف أهل الزمان بأخبار تونس وعهد الأمان"، للمزيد من التفاصيل ينظر:. الضياف التونسي، أحمد بن أبي الضياف ؛ التيمومي، المصدر السابق، ص ص ١٣٠–١٣١.www.arab.encyclopedia.com١٢١٩/١٢٩١هـ–١٨٠٤–١٨٧٤م، الموسوعة العربية

([6]) نقلاً عن مراد مهني، الثقافة السياسية وتطور المؤسسة البرلمانية قراءة سوسيوتاريخية في التجربة التونسية (١٨٦١–٢٠١١)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد ١٢، جانفي، ٢٠١٥، ص ١٥٢.

([7])بنبلغيت، المصدر السابق، ص ٥٧، ص ٩٥.

([8]) عبد اللطيف بلمعطي، التجربة الاصلاحية المغاربية زمن القرن التاسع عشر، الاصلاحات السلطوية –تونس والمغرب– نموذجاً جمال الدين ساسي، العلاقات التونسية–الفرنسية وخلفيات الاحتلال (١٨٣٩–١٨٨١) رسالة ماجستير، كلية العلوم www.anfasse.org؛ الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قطب شتمة (شعبة التاريخ)، (جامعة محمد خيضر (بسكرة)، ٢٠١٥)، ص ٥٣.

([9]) أحمد بن أبي الضياف، اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الامان، ج٤، الدار العربية للكتاب، (تونس، ١٩٩٩)، ص ٨٦.

([10]) التيمومي، المصدر السابق، ٩٠.

([11]) انفق اموالاً طائلة على شراء الملابس والمجوهرات والقصور كما أنشأ العديد من القصور منها قصر باردو وقصر المحمدية وقصر الصالحية وقصر حلق الوادي التي كلفت الخزينة أموالاً طائلة. للتفاصيل ينظر: التيمومي، المصدر نفسه، ص ص ٩٧–١٠٠.

([12])بنبلغيث، المصدر السابق، ص ص ١٧٥–١٧٦.

والاحتيال والاختلاس[١٣]. ولمعالجة المشكلة حأولت الحكومة تأمين الموارد المالية من خلال زيادة الضرائب ذلك الاجراء الذي زاد الأمور تعقيداً[١٤].

أما بالنسبة للتجارة فلم تكن بأحسن من سابقتها فبفعل الضغوط الأوربية ازدادت تجارة تونس مع الدول الأوربية مما أدى في النهاية إلى نتيجة حتمية ألا وهي زيادة واردات تونس على صادراتها وعلى وجه الخصوص المواد الثمينة والكماليات في المقابل قلصت الصادرات الشاشية، فيما ازداد الطلب على المنتوجات الفلاحية كزيت الزيتون وقد استمرت حركة الإصلاح على وتيرة واحدة في عهد الباي محمد (١٨٥٥-١٨٥٩) وذهب أحد المصادر إلى القول إن استمرار حركة الإصلاحات في تونس كانت بتأثير نوعين من الضغوطات:

١. داخلية قادها عدد من رجالات الإصلاح الوطنيين[١٥].
٢. خارجية وبضغط من الدول الأوربية التي كانت تبحث لها عن موطئ قدم لغرض الهيمنة الاستعمارية على تونس[١٦].

يعتبر عهد الأمان الذي اصدره الباي محمد البداية الحقيقية لمشروع الإصلاحات السياسية في تونس. والذي حرره الوزير أحمد بن أبي الضياف بعد مشاورات مع عدد من الشخصيات وعلى رأسها خير الدين التونسي[١٧] وعدد من الدبلوماسيين الأوربيين وتحديداً الفرنسيين[١٨]. تألف عهد الأمان من (١١) مادة

([13]) التيمومي، المصدر السابق، ص ١٠٢.

([14]) المصدر، نفسه، ص ص ١٠٢-١٠٣.

([15]) محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تعليق محمد الشاوش ومحمد محينية، ط٣، دار سراس للنشر والتوزيع، (تونس، ١٩٩٣)، ص ٩٢.

([16]) مهني، المصدر السابق، ص ١٥٢.

([17]) خير الدين التونسي: ولد سنة ١٨٢٠ بجبال القوقاز وتوفي والده في أحد المعارك الحربية العثمانية ضد روسيا ، وأسر وهو طفل وبيع في استانبول في سنة ١٨٣٧ اشتراه والي تونس حيث تعلم الفنون العسكرية والسياسية واللغة الفرنسية، حصل على الجنسية الفرنسية سنة ١٨٥٢، في سنة ١٨٥٦ عين وزيراً للجند، استعان به الباي محمد الصادق في تأسيس مجلس الشورى التونسي (المجلس الكبير) إلاّ أنه لم يستطع الاستمرار في منصبه بسبب الوضع السياسي المتردي وفساد المسؤولين استقال من منصبه سنة ١٨٧٧ ليتفرغ لتأليف مؤلفه أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك. ثم عُين صدراً أعظم سنة ١٨٧٨ إلاّ أنه استقال من منصبه سنة ١٨٧٩. توفي سنة ١٨٩٠. الطويلي، دراسات ووثائق عن الحركة الاصلاحية بتونس (تونس، ١٩٩٢)، ص ص ٣٥-٣٩.

([18])الطويلي، المصدر السابق، ص ص ١٢-١٣؛ عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، م٢، ط١، دار الغرب السلامي، (بيروت، ٢٠٠٥)، ص ٨٩.

نصت المادة الأولى منه على "تأكيد الأمان لسائر رعيتنا وسكان إيالتنا على اختلاف الاديان والالسنة والالوان" اما المادة العاشرة منه فأعطت للأجانب الحرية في ان يشتروا سائر ما يملكون من الدور والأجنة والأراضي مثل أهل البلاد[١٩]. ورغم ان هذا التمليك كان مشروطاً بأخذ موافقة الباي الرسمية الا ان هذه الموافقة كانت مفروضة بحكم التهديدات السياسية والعسكرية الأوربية[٢٠].

حاول الباي محمد تنظيم الجيش من خلال مجموعة من القوانين كان أولها القانون الذي أطلق عليه (المصباح المفسر في تثبيت العسكر) الذي تم بموجبه وضع ضوابط للقرعة العسكرية[٢١]. وأمام ضخامة الموارد المالية التي استنزفتها الماكنة العسكرية التي تم تشكيلها في زمن أحمد باي حاول الباي محمد تقليص اعداد الجيش التونسي وفق ضوابط محددة حيث بلغ مجموع الجند المسرحين خلال الفترة ١٨٥٤-١٨٥٨ ما يقارب (٩٧٠٠) جندي[٢٢].

كما حاول الباي التخفيف من حدة الضرائب التي أثقلت كأهل المواطن التونسي من خلال ابتداع جباية موحدة اطلق عليها تسمية "المجبى" أو "الاعانة" حددت اقيامها بـ (٣٦) ريالاً بالسنة وبمعدل (٣) ريالات في الشهر يدفعها القادرون من الرجال. ولم يبقِ عليهم إلا اعشار الحبوب من الشعير والقمح والزيت ولم يستثنى منهم إلا اهالي المدن الكبيرة كتونس والقيروان[٢٣].

كما اعتنى محمد باي بتنظيم القضاء الشرعي من خلال تأسيسه للمجلس الشرعي سنة ١٨٥٧ الذي اسندت رئاسته إلى الباي نفسه وعضوية قاضي الحنفية والمالكية[٢٤]. كما أنشأ أول مجلس بلدي في العاصمة تونس سنة ١٨٥٨ لتنظيم المدرسة وإصلاحها[٢٥]. وعمل على ادخال الطباعة إلى تونس من

---

(19) ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ج٤، ص ٢٠٥.

(20) غلاب، المصدر السابق، ص ٨٩.

(21) تألف القانون المذكور من خمسة أبواب وخمسين فصلاً مبني على اربعة فصول وعلى الشكال الأتي:

١. وجوب الخدمة العسكرية على كل رجل من أهل البلاد.
٢. لا ينزل العسكر الا بالخدمة الشرعية.
٣. مدة الخدمة العسكرية لا تزيد عن ثماني سنوات.
٤. كل من خرجت عليه القرعة يمكن ان يسرح بعوض. ينظر: ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ج٤، ص ٢٧٧.

(22) بنبلغيث، المصدر السابق، ص ٥٩.

(23) مهني، المصدر السابق، ص ١٥٣.

(24) ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ص ص ٢٥٥-٢٥٦.

(25) التيمومي، المصدر السابق، ص ١١٧.

خلال تأسيسه لأول مطبعة حجرية سنة ١٨٥٧ تولى الاشراف عليها أوغيتفرديناندقاربارايون Eugit Ferdinand cabarers. حيث تولت طبع الأوراق الرسمية للدولة[٢٦]. ولأول مرة في تاريخ تونس جرى سنة ١٨٥٨ اصدار أول عملة نحاسية تحمل ولأول مرة اسم باي تونس دون اسم السلطان العثماني[٢٧].

عرف عن الباي محمد تشجيعه للزراعة عندما حاول وبالاستعانة بالخبرة الفرنسية ايصال الماء من منطقة زغوان إلى منطقة قرطاجة ومنها إلى منطقتي المرسى والحاضرة، وباستخدام قنوات حديدية حيث قدرت كلفة هذا المشروع سبعة ملايين ونصف المليون فرنك، وقد انتقد ابن أبي الضياف تنفيذ هذا المشروع بقوله "حتى وان كان هذا الباي قد خلص الدولة من ورطة الدين الذي امر به ابن عمه المشير أحمد باي ليصرفه على العسكر التونسي، إلاّ أنه اوقعها في ورطة أفظع، ما حسنته الأولى سيئه هذا الماء التي هي أعظم أسباب الخراب، لانه اتى به ومزاج الدولة والمملكة في مرض وخراب"[٢٨].

ورغم قصر فترة حكم الباي فإن انجازاته العسكرية نجحت وإلى حد كبير في الحد من استنزاف الموارد المالية، كما انه نجح في ايجاد مورد ثابت للخزينة من خلال ضريبة "الاعانة" أو المجبى التي جرى استيفاؤها وبشكل رسمي.

(26) علي سلطان، تاريخ العرب الحديث ١٥١٦-١٩١٨، مكتبة طرابلس العالمية (طرابلس، د.ت)، ص ٤٥٠؛ ابن خوجة، المصدر السابق، ص ١٦٦.

(27) التيمومي، المصدر السابق، ص ١١٧.

(28) ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ص ٣٦٣.

المبحث الأول

محمد الصادق ومنهجه الإصلاحي

محمد الصادق بایاً على تونس ١٨٥٩– ١٨٨١

تولى محمد الصادق[٢٩] باي حكم تونس في ٢٢ سبتمبر/أيلول ١٨٥٩ بعد وفاة أخيه محمد باي، بدعوة وموافقة أهل الحل العقد، إذ كان في وقتها قائداً للجند في منطقة باجة[٣٠]. وقد تعهد محمد الصادق باي أمام الوزراء على الالتزام والعمل بعهد الأمان—الذي سبق ان ذكرناه– وأن لا يخالف ما جاء به[٣١].

وجد محمد الصادق منذ توليه الحكم انقياد والتفاف الوزراء حول مصطفى خزندار[٣٢]، الذي كان منفرداً ومسيطراً على الحكومة التونسية، وعلى قناصل الدول الأوربية، فسلمهُ الباي أمر الحكومة وأنعم عليه بمنصب الوزير الأول الاكبر[٣٣]. ولاسيما بعد أن أخذ الباي مبايعة الوزراء وأعضاء الحكومة على اختلاف طبقاتهم، فضلاً عن تقديم قناصل الدول الأوربية بالتهنئة لهُ ايضاً[٣٤].

([29]) والدة محمد الصادق باي من احفاد عثمان داي، فاطمة بنت محمد بن عثمان بن الحاج حسين بن أحمد بن محمد بن عثمان داي، الذي حكم تونس من سنة (١٥٩٨–١٦١٠) تعلم القراءة والكتابة، وكان يقرأ ما تيسر من القرآن الكريم على يد الفقيه بن أبي محمد حسن التطواني. وكان لمحمد الصادق باي ثلاث زوجات لم ينجب منهنّ اولاد، بل كفل أبنة زوجته الثانية (مطلقة أخيه) كما كفل محمد الحبيب (الباي السادس عشر)، أما زوجته الثالثة، فكانت أخت الوزير الاكبر مصطفى ابن اسماعيل. ينظر: حسين حامد زكي، تونس تحت حكم المشير الثالث محمد الصادق باشا باي (١٢٧٦–١٣٠٠هـ)، اطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الافريقية، (القاهرة، ٢٠٠٨)، ص ص ٨٤–٨٥.

([30]) شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا–تونس–الجزائر–المغرب)، ط١، المكتبة الانجلو المصرية، (القاهرة، ١٩٧٧)، ص ٢٧٩.

([31]) زكي، المصدر السابق، ص ٨٥.

([32])مصطفى خزندار: ولد سنة ١٨١٧ بقردميلة بجزيرة خيوس، سياسي تونسي من أصل يوناني...، وترعرع مع أبنأحمد باي، تزوج من الأميرة يلا كلثوم وتمكن بفضلها من الارتقاء في المراتب العسكرية ثم المدنية، للتفاصيل ينظر: التاريخ يعيد نفسه"كيف أدى نهب الخزينة التونسية من طرف مصطفى خزندار ومحمود عياد ونسيم شمامة إلى دخول الاستعمار لتونس.

Httpsi://m.facebook.com

([33]) زكي، المصدر السابق، ص ٨٥.

([34]) المصدر نفسه، ص ٨٦.

عندما تولى محمد الصادق الباي حكم تونس، كانت البلاد تمر بمرحلة حرجة في أوضاعها الاقتصادية، وتحتاج إلى من يضبط أمورها ويقودها بمهارة، فكان لابد من إجراء تغييرات وإصلاحات على الأوضاع الداخلية للبلاد[٣٥].

١- تشكيل المجلس الكبير وإعلان الدستور

عزم محمد الصادق باي على اتخاذ الاجراءات اللازمة لوضع الأسس التي قام عليها قانون (عهد الأمان) موضع التنفيذ، فأنشأ في سنة ١٨٦١ المجالس الأهلية للفصل في القضايا بمقتضى القوانين التي اعلنت للسكان، كما انتخب (مجلس اعلى) مكون من ستين عضواً للنظر في مصالح البلاد ولإبداء الرأي في المسائل السياسية والاقتصادية[٣٦].

عُد هذا الإصلاح الدستوري أكثر تطوراً من عهد الأمان، كونه يُعد تطبيق للإصلاح الدستوري، وأن كان قد منح الأجانب حقوقاً مساوية لحقوق المواطنين، لكنه لم يلق ترحيباً من قبل القناصل الأجانب ولاسيما قنصل فرنسا، الذين اعترضوا على مثول رعاياهم أمام المحاكم التونسية للفصل في منازعاتهم مع أهل البلاد، إذ ارادوا أن تكون تلك القضايا من اختصاص قناصلهم[٣٧].

ويعد هذا الدستور هو أول دستور مكتوب في العالم العربي والإسلامي، وهو يتكون من ٤٤ مادة موزعة على (١٣ باباً)[٣٨]. وظل معمولاً به ثلاث سنوات حتى ثورة علي بن غذاهم[٣٩]. وقد احتوى الدستور على روح عهد الأمان، إذ نصت المواد الثلاثة الأولى على الحريات الشخصية، والمساواة أمام القانون والإدارة والضرائب دون تمييز بين الأشخاص والأديان[٤٠].

كما أقر هذا الدستور هيكلية السلطة، إذ مثل الهيكل التنفيذي مؤسستين أساسيتين هما مؤسسة الباي ومؤسسة الوزير الاكبر، وقد سعى مؤسسو هذا الدستور إلى اجراء تغييرات على بعض التسميات الخاصة

([35]) الجمل، المصدر السابق، ص ٢٩١.

([36]) الجمل، المصدر السابق، ص ٢٩١.

([37]) محمد العربي السنوسي، مذكرات خير الدين، مطبعة المغرب للنشر، ط١، (تونس، ٢٠٠٨)، ص ١٧٥.

([38]) عبد الفتاح محمد، الوجيز في القانون الدستوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (تونس، ١٩٨٧)، ص ٣٢٦.

([39]) سيأتي ذكرها فيما بعد.

([40]) ليلى بلحاج و عبير حابي، الأزمة المالية في تونس وانعكاساتها على الوضع السياسي ١٨٥٩-١٨٨٣، رسالة ماجستير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، ٢٠١٦، ص ٥٧.

بالأيالة التونسية إذ أبدل اسم الباي بملك، كما حددت له صلاحيات تبدأ من العائلة المالكة وتعيين الوزراء وعزلهم[٤١].

أما خول الدستور إلى الوزير الأكبر صلاحية الأشراف على الوزارة الكبرى المتمثلة بوزارة الشؤون الخارجية ووزارة المالية، كما أن له الحق في النظر في وزارتي الحرب والبحرية[٤٢].

أكد الدستور على انشاء مجلس استشاري للشؤون الإدارية يشترك فيه التونسيون والجالية الأجنبية دون أن يعين كيفية تكوين هذا المجلس، لذلك خصصت بعض مواد الدستور الاخرى، لتأكد حقوق الأجانب كالنص مثلاً على حرية التجارة وعدم احتكار الدولة التونسية لأي نوع منها فضلاً عن حرية امتلاك العقارات والأراضي بداخل تونس[٤٣]. كما نظم الدستور الإدارة المركزية والإدارة المحلية وشؤون الأوقاف، ثم سُن قانون جديد يتضمن حماية حقوق الفلاحين[٤٤].

أما السلطة التشريعية فيمثلها المجلس الكبير (أو ما يسمى مجلس الشورى) الذي عُد برلمان عصر الإصلاح ومن مهماته مراقبة الباي والحد من صلاحياته[٤٥]. أما المادة (٤٤) من الدستور فتم تخصيصها لتركيبة المجلس الكبير، الذي تألف من ٦٠ عضواً ثلثهم من الوزراء والموظفين العاملين في خدمة الدولة سواء كانوا في الجهاز العسكري أو السياسي، أما الثلثان فمن أعيان البلاد وممن لهم مكانة عالية في المجتمع[٤٦].

وقد أقر دستور ١٨٦١ مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات لجميع السكان المقيمين في تونس، ولذلك وجدت رؤوس الأموالالأوربية مجالاً واسعاً للاستثمار في هذه الايالة[٤٧].

حدد الدستور صلاحيات المجلس الكبير في ممارسة السلطة التشريعية، فضلاً عن أنه يقوم مقام مجلس دستوري، أي مكلف بحماية الدستور وتطبيق عهد الأمان، وحقوق جميع السكان، كما يمارس رقابة على

([41]) الأزهر بوعوني، الانظمة السياسية، مركز النشر الجامعي، (تونس، ٢٠٠٢)، ص ١٨٣.

([42])مهني، المصدر السابق، ص ١٥٤.

([43]) أحمد اسماعيل راشد، تاريخ اقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر، ط١، دار النهضة العربية، (بيروت، ٢٠٠٧)، ص ٩٣.

([44]) يونس درمونة، تونس بين الحماية والاحتلال، ط١، مكتبة تونس الحرة، (تونس، د.ت)، ص ١٦.

([45]) مهني، المصدر السابق، ص ١٥٤.

([46])المصدر نفسه.

([47]) ساسي، المصدر السابق، ص ٥٨.

الباي نفسه ورقابة على القضاء[٤٨]. وقد أوجد الدستور في المجلس الأكبر لجنة مؤلفة من أثني عشر عضواً مكلفة بالتشبث من السلامة القانونية للقرارات الصادرة، ومجلس التحقيق الذي يعد بمثابة محكمة استئناف[٤٩].

وقد أكدأحمد بن أبي الضياف أهمية مثل هكذا مجالس بقوله: "إذا كانت المصلحة السياسية قد اقتضت وجود عهد الأمان، فأن حفظ النفس والمال قد اقتضى انشاء مجالس للجنايات والأحكام الشرفية ومجالس عليا للتحقيق"[٥٠].

قد رحبت كل من فرنسا وإيطاليا بهذه التشريعات التي كفلت للأجانب حق ملكية العقارات وممارسة الحرف مما أدى إلى تدفق المهاجرين الأجانب من أصحاب المصارف والمتاجر والمغامرين إلى البلاد، وعلى الرغم من كل ذلك، فقد اعترض القناصل الاوربيين على ما جاء به المجلس الكبير، ولاسيما ما يخص رفضهم المثول أمام المحاكم التي تنظر في قضاياهم العدلية[٥١].

علماً أن صدور هذا الدستور كان موافقاً لأغراض الأجانب، كما كان استمراراً لخضوع الباي لمطالبة القناصل، ولاسيما أن محمد الصادق باي بويع على أساس الالتزام بعهد الأمان[٥٢]. حتى ان الأجانب استغلوا هذا الدستور للحصول على الأراضي الزراعية وامتلاكها فضلاً عن الحصول على امتيازات التنقيب عن مختلف المعادن حيث كان معظمها من نصيب فرنسا، إيطاليا وبريطانيا[٥٣]. الأمر الذي زاد من تغلغل رأس المال الأوربي في الايالة التونسية، ليتدهور بذلك اقتصاد البلاد ولاسيما بعد تضاعف ديون الحكومة التي اتجهت إلى الاستدانة من الدول الأوربيةوالأجانب المقيمين في البلاد مما زاد الوضع سوءاً[٥٤].

([48]) سلطان، المصدر السابق، ص ٥٤١.

([49]) عمر، الوجيز في القانون، ص ٣٣٩.

([50]) أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ص ٩٢ .

([51]) عبد الرحمن تشانجي، المسألة التونسية والسياسية العثمانية ١٨٨١-١٩١٣، ترجمة: عبدالجليل التميمي، ط١، دار الكتاب الشرفية، (تونس، ١٩٧٣)، ص ٥٤.

([52]) سلطان، المصدر السابق، ص ٥٤.

([53]) ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ج٤، ص ٩٢.

([54]) المصدر نفسه، ص ٩٤-٩٥.

وليتفادى محمد الصادق باي ذلك، طرح قانون بأنه لا يحق للأجانب التملك إلا لمن يقبل بالقضاء التونسي، فوافقت بريطانيا على ذلك سنة ١٨٦٣ والنمسا سنة ١٨٦٦ وإيطاليا ١٨٦٨ وفرنسا سنة ١٨٧١ إلا ان القضايا التجارية والجرائم تركت للقضاء التقليدي[٥٥].

٢- اصلاح الجهاز القضائي:

كانت السلطة القضائية مستقلة عن الباي ولها مجالسها ومحاميها، كما كانت هناك محاكم عسكرية للنظر في دعاوى العسكر ومخالفاتهم.

في سنة ١٨٦١ صدرت مجلة الجنايات والأحكام العرفية التي عدت أول مؤسسة قانونية سبقت المحاكم في عملها التي تألفت من (٦٦٤) بنداً تناولت ومن خلالها مختلف جوانب القانون الجنائي والإجراءات الجنائية فضلاً عن الإجراءات المدنية وبنود تخص القانون المدني كالقعود ومنها (عقود الخماسةوالمفايسة والمساقاة والشركات الفلاحية...) واستقت بنودها من التشريعات الأوربية وتحديداً الفرنسية، كما حأولت المحكمة التوفيق بين المذهبين الحنفي والمالكي، كما ركزت عدد من بنودها على تنظيم المعاملات التجارية وتحديداً فيما يخص إشراف الدولة على المكاييل والموازين متوعدة المخالفين بأشد العقوبات وهذا ما أكدت عليه المادة ٦٣٥ عندما أكدت انه "من باع بغير الميزان والمكيال الجاريين في البلاد المطبوع عليهما... يدفع أحد عشر ريالاً إلى أربعة عشر ريالاً ويسجن من يوم إلى اربعة ايام"[٥٦].

وفي سنة ١٨٦٤ صدر أصول قانون المتجر وفصوله وقد وضع القانون المذكور من ١٦ باباً و٢٥٣ فصلاً يشارك ابن أبي الضياف في اعداده وصياغة بنوده التي اشتملت على تحديد بعض المباحث التجارية واصول التقابل بها "كالرهن والوكالة والبيع والدين... والقرض"[٥٧].

كما كان لخير الدين التونسي جهوداً في مجال تحييد السلطة القضائية، وإبعادها عن الفساد والرشوة إضافة إلى حرصه على دفع اجور رجال الشرع وبصورة منتظمة كما حدد صلاحيات المجلس التشريعي —الذي عد بمثابة المحكمة العليا- التي كان بإمكان الاشخاص التقاضي أمامها، كما تولى بعث خمسة عشر مجلساً شرعياً في المدن الكبرى أما هيئات هذه المجالس فاقتصرت على قاضي ومفتي فقط كما قلص المفتين الذين يعملون في محاكم دواخل البلاد، وفي سنة ١٨٧٦ حاول توحيد القضاء والتفرقة بين المذهبين المالكي والحنفي وعهد بهذه المهمة إلى لجنة قانونية. ورغم أن خير الدين عول الكثير على اعمال هذه اللجنة إلا ان

([55]) الجمل، المصدر السابق، ص ١١٦.

([56]) التيمومي، المصدر السابق، ص ١٢٣.

([57]) التيمومي المصدر السابق، ص ١٢٤.

قضاة كل مذهب وانطلاقاً من حرصهم على امتيازاتهم التي ستضرب في حال نجاح خير الدين في مهمته سرعان ما افشلوا هذا المشروع[٥٨].

- اهتم خير الدين بالسجون من حيث نظافتها...أوضاعها الصحية...تأمين احتياجات السجناء وقسّم السجون إلى عدة أقسام بحسب الجنايات التي سجن بها الشخص مع مراعاة السن والمرض[٥٩].
- في سنة ١٨٧٥ وضع حد لشهادة الزور عندما شرع بإصدار قانون ينظم مهمة العدول تنظيماً دقيقاً[٦٠].

واسوة بباقي القطاعات الأخرى استشرى الفساد والرشوة في الجهاز القضائي والتشريعي والذي اسندت إدارياً إلى عدد من الشيوخ ورجال الدين...والذين سايروا تيار الإصلاح في البداية إلاّ أنهم سرعان ما ركنوا إلى الرشوة والمحسوبية في فترات لاحقة بل وصل الحد ببعضهم إلى تهديد كل من يجرأ على عرض قضيته أمام المحاكم مما جعل الناس يفقدون ثقتهم بالمحاكم العصرية وكنموذج على ذلك الشكوى التي قدمها مجلس جنايات منطقة باجة إلى خير الدين التونسي بتاريخ ١٩ آذار ١٨٦٤ التي جاء فيها "...إن النوازل توقفت بالمجلس من عدم حضور من يلزم إحضاره بالمجلس عن طريق العمال، فمهما يصدر مكتوب من المجلس لعامل في إحضار أحد ولو في دين، إلا فلا يرى المجلس منه شيء، وحتى الشاكي للمجلس قل خشية".

كانت محدودية امكانية المحاكم العصرية وظروف عملها السيئة احدى النقاط السلبية التي سجلت على الجانب القضائي ويستثنى من ذلك محاكم المدن الكبرى فمن النادر ان تحوي المحاكم حتى ولو نسخة واحدة من قانون الجنايات والأحوال العرفية بالإضافة إلى عدم انتظام دفع رواتب القضاة وكثيراً ما رفع القضاة شكاويهم مطالبين بإعفائهم من مناصبهم لأسباب عدة منها "الخدمة من غير اجرة"[٦١] كما لم تتمكن الحكومة من اقامة محاكم وفي عدد من المدن التونسية بسبب عدم توفر الكوادر المتعلمة الكافية لتعيينهم قضاة، مثل جهات الهمامة وينفعة وماجر والفراشيش والصحراء[٦٢].

([58]) المصدر نفسه، ص ٢٠٩-٢١٠.

([59]) المصدر نفسه.

([60]) المصدر نفسه، ص ٢١٠.

([61]) التيمومي، المصدر السابق، ص ١٥٤.

([62]) المصدر نفسه، ص ص ١٥٤-١٥٥.

المبحث الثاني

الجيش في البرنامج الإصلاحي لمحمد الصادق باي

١-الجيش

في سنة ١٨٦٠ صدر قانون التجنيد والذي عد علامة بارزة في فترة حكم الباي محمد الصادق وبموجب القانون المذكور حددت سنوات الخدمة العسكرية بـ (٨) سنوات وبالاستناد إلى ضوابط القرعة الشرعية، كما وضع القانون المذكور ضوابط معينة للاعفاء من الخدمة العسكرية وهي ان يكون وحيد ابويه وأصحاب العاهات والمعيل لأرملة والقيم على اليتامى والصبيان والذين لا كسب لهم..."[٦٣]. ويشمل الاعفاء سكان بعض المدن والقبائل مثل تونس والحاضرة وبعض الزوايا. واضافة إلى هذه الضوابط اوجد القانون المذكور صيغ اخرى للاعفاء من الخدمة العسكرية وفق شروط يمكن ايجازها على الشكل الآتي:

١. دفع البدل النقدي والذي حدده القانون بمبلغ يتراوح بين (٥٠٠-٢٥٠٠) ريال[٦٤]. وبالتالي فان القانون المذكور حصر القادرين على دفع البدل النقدي بالأغنياء حصراً فيما عجز الفقراء وسكان الارياف عن دفع اقيام البدل النقدي[٦٥].

٢. يتولى شخص آخر اداء الخدمة العسكرية بدل الشخص المطلوب ويشترط ان يحظى هذا الاتفاق بموافقة الطرفين.

وسعياً من الباي محمد الصادق لتقليص النفقات المالية سار الباي على نفس نهج سلفه بتقليص اعداد الجند النظاميين حتى وصلت اعداده إلى (٢٠٠٠) جندي[٦٦]. ورغم ذلك لم يكن مستوى الجندي النظامي جيداً لاسباب عدة منها قلة رواتبهم[٦٧]التي بقيت ثابتة منذ صدور قانون سنة ١٨٦٠ وحتى

([63]) بالإضافة إلى الجيش النظامي كانت هناك قوات عسكرية (غير نظامية) قبلية كانت تسند اليها مهمات الاشتراك في الحملات الاستثنائية والسنوية... للمزيد من التفاصيل ينظر: بنبلغيث، المصدر السابق، ص ص ١٣٦-١٤٨؛ زكي، المصدر السابق، ص ص ١٣٣-١٣٦.

([64]) للاستزادة يراجع: بنبلغيث، المصدر السابق، ص ٨٢-٩١.

([65]) المصدر نفسه.

([66]) بنبلغيث، المصدر السابق، ص ص ١٢٨-١٢٩.

([67]) بلغت حصة الجيش من الميزانية العامة في اواخر عهد محمد الصادق، ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ج٥، ص ١٢٧. ، اي ما يعادل مليون ريال سنة ١٨٦٠ ليرتفع المبلغ إلى ٣ ملايين ريال

إعلان الحماية وعدم انتظام دفعها. اما العناية الصحية[٦٨] ومصاريف المؤونة واللباس فكانت في تراجع مستمر مما انعكس سلباً على الوضع المادي للجندي وزيادة حالات الهروب، وما رافق ذلك من فشل اداء الجيش التونسي بمهماته سواء في الداخل من حفظ الأمن ومنع حركة التهريب في الداخل والخارج خاصة الشواطئ التي ينشط فيها تهريب السلاح والبارود والدخان.

اما عن تسليح الجيش فلم يكن ذلك بأحسنه فرغم انشائه مصانع الاسلحة ومعملين للبارود ومبنى الترسانات بحلق الوادي الا ان هذه المصانع عجزت عن تلبية احتياجات الجيش من السلاح والبارود ولتغطية هذا العجز لجأ باي تونس إلى عقد صفقات لتزويد تونس بالأسلحة ومن مناشئ متعددة فرنسية وانكليزية وايطالية وامريكية إلاّ أنه مما يؤخذ على هذه الصفقات ان غالبية الاسلحة التي تم توريدها إلى تونس وعبر هذه الصفقات كانت تالفة ومنتهية الصلاحية، كما ان تلك الصفقات كانت لا تخلو من الاحتيال بالإضافة إلى الأموال الطائلة التي دفعتها تونس سنة ١٨٦٣ لقيام هذه الصفقات وكنموذج على ذلك الصفقة التي وقعتها تونس سنة ١٨٦٣ التي تضمنت تزويد تونس بألف بندقية عن طريق وكيلها في باريس الا ان الكمية التي وصلت إلى تونس لم تتجاوز (٨٤٠) بندقية.

شخّص وزير البحر آنذاك أحمد مرزوق الوضع المزري الذي كان يعيشه الجندي التونسي عندما قال "ان هذه المهنة لم يكن القيام بها سهلاً من طرف جيش جائع وحافي القدمين، ممزق الثياب صيفاً وشتاءً وافراده لا يدخرون جهداً في الهروب من الحراسة عندما ييأسون من وصول المؤونة اليهم..."[٦٩].

٢-الضابطية[٧٠]:

وهو عبارة عن نظام شرطة (قوات حفظ الامن والنظام) تم استحداثه في تونس سنة ١٨٦١ واوكل اليه مهمة حراسة المدينة وميناء حلق الوادي وحسب هذا القانون تكونت هذه المؤسسة من جهازين:

١. قضائي اطلق عليه اسم "المحاكم الابتدائية الأولى".

٢. امني يعرف بالشرطة، وبموجب هذا القانون تم الفصل بين نوعين من الضابطية:

([68]) لم يتجاوز اعداد الاطباء المشرفين على الجيش التونسي (١٠) اطباء كان غالبيتهم من الاجانب والذين كانوا يميزون عن الاطباء العرب بارتفاع رواتبهم.

([69]) نقلاً عن بنبلغيث، المصدر السابق، ص ٢٠٢.

([70]) ياسين عوني، "جهاز الضابطيةبالايالة التونسية، دراسة لميلاد وتنظيم مؤسسة أمنية قبيل انتصاب الحماية الفرنسية ١٨٦١-١٨٨١".
www.elkalaa.org

أ- قانون ضابطية الحاضرة وبموجبه تم تحديد مهام الرئيس ومسؤولياته. آليات توزيع الضابطة من اصغر منتسب إلى أعلى مسؤول، كما تولى هذا القانون توزيع منتسبي هذا الصنف على ثلاثة اماكن في تونس (المدينة) وربض باب سويقة وربض باب الجزيرة ومجالس صغيرة اخرى.

ب- قانون ضابطية البلدان ويقع في ٢٤ فصلاً نصت على تدريبالضابطية التي يجري انتداب افرادها إما بطريقة الاخبار أو التطوع وقد يؤخذون من الجنود بالثكنات.

أما ابرز المهمات التي اسندت إلى هذه المجالس التي وصل عددها إلى (٨٠) مجلساً سواء كان بالحاضرة أو بداخل البلاد التي يمكن ايجازها بالقبض على الجناة والنظر في القضايا واحالتها على مجلس الجنايات وبموجب القانون المذكور شكلت لجان خاصة مارست المراقبة على هذه المجالس وعلى الشكل الآتي:

أ- مجالس الحاضرة وضمت في عضويتها:

١. خير الدين باشا رئيساً.
٢. الشيخ حسن الشريف.
٣. الشيخ عمر بن الشيخ.

ب- مجالس سوسة والمنستير وجربة والاعراض وصفاقس والوطن القبلي وضمت في عضويتها:

١. امير اللواء رستم رئيساً.
٢. الشيخ سالم بوحاجب.
٣. الشيخ محمد الامين.

ج- مجالس القيروان والخريد:

١. امير اللواء حسن كاهية رئيساً.
٢. الشيخ الطيب النيفر.
٣. الشيخ محمود بن سالم.

د- مجالس بنزرت وباجه والكاف:

١. امير لواء الطبجية سليم رئيساً.
٢. أبو الحسن شيخ المفارة.
٣. الشاذلي الرلاجي.

لم تستمر المجالس في عملها فترة طويلة، ورغم ذلك استمر جهاز الضابطية عمله (كمؤسسة أمنية) حتى سنة ١٨٨٢ بوفاة آخر رئيس لجهاز الضابطية الفريق حيدر ففي هذه السنة اسندت وزارة هذا الجهاز إلى

مفوض الشرطة الفرنسي سانتيني Santini والذي استمر في عمله حتى سنة ١٨٨٦ عندما تم الاستغناء عن هذا الجهاز نهائياً[٧١].

٣-المدرسة الحربية:

في سنة ١٨٥٦ استأنفت الدراسة في هذه المدرسة بعد أن أوعز الباي محمد الصادق ببناء بناية جديدة لها وتذكر المصادر ان الباي حضر بنفسه حفل افتتاح هذه المدرسة[٧٢]. حيث التحق بالدراسة فيها وفي السنة الأولى من افتتاحها (٢٠) طالباً وازداد اقبال الطلاب على هذه المدرسة حتى وصل إلى (١٠٢) طالب سنة ١٨٦٢، أما عن ضوابط القبول في المدرسة فيقبل الطالب في هذه المدرسة بعد ان يجتاز اختباراً للقراءة والكتابة أما اللجنة فمؤلفة من اربعة ضباط وناظر المدرسة[٧٣].

وعن ملاكها التدريسي استعان محمد الصادق بالخبرات الأوربية[٧٤] والعربية ومن اشهر الاساتذة التونسيين الذين درسوا في هذه المدرسة محمود قابادوا ومحمد البشير التواني[٧٥].

كانت مدة الدراسة في المدرسة ستة سنوات وعلى قسمين، القسم الأول والذي كانت مدة الدراسة فيه سنتين أما باقي المدة فيقضيها الطلاب في القسم الثاني حيث يتلقى الطالب خلالها دروساً في القرآن والنحو العربي واللغة الفرنسية التي اصبحت لغة التدريس في هذه المدرسة وابتداءاً من سنة ١٨٥٥ وعلم الحساب والجغرافية[٧٦].

لم تكن مدرسة باردو مدرسة عسكرية بحتة بل انها عدت في نظر البعض أول مدرسة تربوية احتوى برنامجها على مواد العلوم العصرية. وقد كانت مهد أول حركة ترجمة عرفها تاريخ تونس الحديث.

---

(71) عوني المصدر السابق، .

(72) ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ج٥، ص ٤٦.

(73) بنبلغيث، المصدر السابق، ص ص ٩٥-٩٦.

(74) تولى ادارة هذه المدرسة عدد من الكوادر العسكرية الفرنسية نذكر منهم الرائد دي تافارن والقبطان كبمنون. بن خوجة، المصدر السابق، ص ص ١٢٠-١٢١.

(75) مدرسة باردو الحربية-الموسوعة التونسية المفتوحة. www.mawsouaa.th

(76) بنبلغيث، المصدر السابق، ص ٩٩.

عانت الدراسة في هذه المدرسة من سلبيات كانت سبباً في توقف الدراسة فيها ولسنوات عدة منها سنة ١٨٦٤ وتأتي في مقدمتها انعكاسات الازمة المالية التي عاشتها تونس التي وقفت حائلاً دون دفع اجور كوادرها التدريسية التي ادت في النهاية إلى انسحاب معلميها وخاصةً الفرنسيين لتتوقف الدراسة في هذه المدرسة نهائياً سنة ١٨٦٩[٧٧].

المبحث الثالث

الإصلاحات الخدمية

١-التعليم:

اقتصر التعليم في تونس وقبل افتتاح المدارس الرسمية على الكتاتيب والمدارس الدينية التي كان الطالب يتلقى من خلالها دروساً في القراءة والفقه والنحو والصرف والقليل من علم الحساب واقتصرت دراسة الادب على بعض القصائد في مدح النبي محمد (ﷺ)[٧٨].

ادرك الباي محمد الصادق وبتوجيه من خير الدين التونسي ومنذ وقت مبكر ان احوال تونس في تدهور وبالأتي فان "انفع وسيلة لإعادتها هي العلم"[٧٩]. لذلك أوكل ادارة هذه المؤسسة التعليمية إلى احدى الشخصيات النخبوية ويدعى الجنرال حسين[٨٠] والذي كانت له فلسفته الخاصة بالتعليم التي عبر عنها في احدى رسائله إلى خير الدين التونسي نقتطف شيئاً منها "...إذا شئت أن اخبرك بحالك. فاطلعني كم عندك في المائة مما لا يجيدون القراءة والكتابة..." [٨١]. واستكمالاً لهذه الجهود وبتكليف من الباي محمد الصادق جرى في سنة ١٨٧٤ تشكيل لجنة ضمت ثمانية أعضاء من خير مثقفي تونس آنذاك[٨٢]. حيث

([77]) للتفاصيل يراجع: المصدر نفسه، ص ١٠١-١٠٢.

([78]) سعد توفيق عزيز البزاز، تونس بين سنتي ١٨٧٣-٢٠١١ في تونس والجزائر في التاريخ الحديث والمعاصر، دار نون للنشر والتوزيع، (الموصل، ٢٠١٧)، ص ١.

([79]) بن خوجة، المصدر السابق، ص ٣٠٩.

([80]) الجنرال حسين (١٨٢٠-١٨٨٧) مملوك شركسي الاصل تخرج من مدرسة باردو الحربية، تقلد عدد من المناصب الادارية كما شغل منصب وزير المعارف في وزارة خير الدين التونسي الاولى (١٨٧٣-١٨٧٧)، للمزيد من التفاصيل ينظر: التيمومي، المصدر السابق، ص ص ١٣٢-١٣٣.

([81]) المصدر نفسه، ص ٢٣٠.

([82])نور الدين الطيب، خير الدين التونسي...رائد الاصلاحات، سلسلة كتاب الشروق المتسلسل (١٤). www.archive.alchourouk.com

اوكلت اليها مهمات عدة لعل أبرزها تنظيم التعليم في جامع الزيتونة[٨٣]. اصدرت قانون تنظيم الزيتونة الذي تألف القانون المذكور من خمسة أبواب تشمل على (٦٧) فصلاً وبموجب القانون المذكور قسمت الدراسة إلى ثلاثة مراحل:

١. المرحلة الأولى بواقع ٤ سنوات.
٢. المرحلة الوسطى ٣ سنوات.
٣. المرحلة العليا سنتان.

اقتصر التدريس في هذه الجامعة على المواد التقليدية وبتوجيه من خير الدين التونسي مع ادخال العلوم العصرية واللغات الأجنبية تجنباً لإثارة علماء الدين الطموحين[٨٤].

وفي سنة ١٨٧٥ جرى افتتاح أول مدرسة عصرية (غير عسكرية) اقتصر القبول فيها على المسلمين حيث التحق بها عند افتتاحها (٥٠) طالباً. وكانت الدراسة فيها مجانية وداخلية وبغية تأمين الموارد المالية لإدامة الدراسة في هذه المدرسة اوقف خير الدين التونسي املاك الوزير السابق مصطفى خزندار والبالغة (٢٣١) ملكاً التي سبق وان صادرتها الدولة[٨٥].

اما عن كوادرها التدريسية فتوزعت بين عدد من مدرسي جامع الزيتونة وعدد من المدرسين الأجانب وتحديداً الفرنسيين[٨٦]. تلقى الطلاب وخلال سنوات دراستهم في هذه المدرسة دروساً في النحو واصول الفقه ومواد التاريخ والهندسة والرياضيات...بالإضافة إلى عدد من اللغات كالتركية والفرنسية والايطالية[٨٧]. وفي مسعى من ادارة المدرسة لتكريم طلابها المتخرجين اوفدت المدرسة عدد من خريجيها للدراسة في عدد من المعاهد والجامعات الأوربية نذكر منها مؤسسة ديفينيو دي لانو DuvigNaud De Laneau ومعهد القديس لويس بباريس[٨٨].

---

(83) للمزيد من التفاصيل ينظر: البشير بن الحاج عثمان الشريف، اضواء على تاريخ تونس الحديث ١٨٨١-١٩٢٤، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، (تونس، ١٩٨١)، ص ص ١٣٨-١٣٩.

(84) التيمومي، المصدر السابق، ص ص ٢٣٠-٢٣١.

(85) بن خوجة، المصدر السابق، ص ٣١٠؛ الطويلي، المصدر السابق، ص ٣٣.

(86) الطيب، المصدر السابق.

(87) بن خوجة، المصدر السابق، ص ٢٣٢.

(88) التيمومي، المصدر السابق، ص ٢٣٢؛ السنوسي، المصدر السابق، ص ٢٧.

وفي السياق ذاته اسس خير الدين "المكتبة الصادقية" وجمع فيها سائر الكتب التي كانت مبعثرة في الجوامع والمساجد، واهدى أكثر من الف مجلد من مكتبته الخاصة[٨٩]. كما نظم طريقة حفظ الكتب واعادتها بطريقة صحيحة[٩٠].

٢-السكك الحديدية:

شكّلت تونس احدى المحطات الرئيسة للمنافسة بين القوى الاستعمارية وتحديداً فرنسا وبريطانيا خلال الفترة بين (١٨٥١-١٨٧٩) مستفيدة من نظام الامتيازات والمعاهدات اللامتكافئة التي أبرمتها تونس مع هذه الدول[٩١]. واتخذت هذه المنافسة واجهات عدة لعل ابرزها ربط شبكة واسعة من خطوط السكك الحديدية وإقامة خطوط للبريد والتلغراف وإنشاء عدد من البنوك الأجنبية لتنتهي هذه المنافسة بإعلان فرنسا حمايتها على تونس سنة ١٨٨١[٩٢].

ولا ننسى الإشارة إلى الدور الذي لعبه قناصل كل دولة من الدول الثلاث في تونس ففي سنة ١٨٥٥ كلفت فرنسا قنصلها ليون روش LeuonRosches[٩٣] بالوقوف ضد المحأولات البريطانية للهيمنة على تونس، وفي الطرف الآخر برز دور القنصل البريطاني ريتشارد وود Richard Wood[٩٤] وخلال الفترة المحصورة (١٨٥٥-١٨٧٩) حأولت فرنسا خلالها إبعاد تونس عن الدولة العثمانية، اما بريطانيا فعلى النقيض وجهت جهودها الدبلوماسية لتقوية هذه العلاقات لتبعد فرنسا وتحصل على امتيازات أكثر وقد توجت تلك العلاقات سنة ١٨٧١ بحصول بريطانيا على امتياز مد خط حديدي بين تونس وحلق الوادي وبين تونس وباردوا حيث تم انجاز الخط الاخير سنة ١٨٧٢ أما عن مدة الامتياز فكانت ٩٩ سنة. كما

---

(89) التيمومي، المصدر السابق، ص ٢٣٠.

(90) المصدر نفسه.

(91) ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ج٣، ص ٢٤٣؛ اسماء بوحيري، وضاوية حفصاوي، المقاومة الشعبية في تونس ونتائجها ١٨٨١-١٩٠٧، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية (الجزائر)، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، ٢٠١٥-٢٠١٦، ص ص ٤٥-٤٦.

(92) للتفاصيل عن فرض الحماية على تونس ينظر: يوسف درمونة، تونس بين الحماية والاحتلال، د. م، د.ت.

(93) ليون روش: ولد سنة ١٨٠٧، شارك مع والده في الحملة الفرنسية على الجزائر سنة ١٨٣٠، يتقن عدد من اللغات ومنها العربية، ساسي، المصدر السابق، ص٥٨.

(94) ريتشارد وود: ولد بالقسطنطينية سنة ١٨٠٦ اتقن عدد من اللغات منها العربية والتركية واليونانية، تقلد عدد من المناصب الادارية. المصدر نفسه، ص ٥٨.

حصلت بريطانيا على امتياز مد خط حديدي بين تونس ومدن باجه والكاف وبنزرت وسوسة والقيروان[٩٥].

أثارت النجاحات التي حققتها بريطانيا مخاوف فرنسا التي سعت هي الاخرى وبجهود من قنصلها في تونس الحصول على امتيازات مماثلة وهذا ما تم بالفعل سنة ١٨٧٦ عندما نجح الأخير في الحصول على امتياز مد خط حديدي من مجردة إلى الحدود الجزائرية[٩٦]. حيث احيل تنفيذ المشروع إلى شركة باتينيول الفرنسية التي كلفت احدى شركاتها العاملة في الجزائر (شركة بون قالمة Bone quelma[٩٧]) لتنفيذ هذا المشروع الذي انجزت المرحلة الأولى سنة ١٨٧٩ وبتنفيذ هذا المشروع ضمنت فرنسا تحقيق هدفين رئيسيين أولهما ضمان سيطرتها على اخصب الأراضي الزراعية في تونس وثانيهما سهولة نقل قواتها على هذا الخط وبأقل وقت ممكن[٩٨]. وفي سنة ١٨٧٩ حصلت شركة باتينيولعلى امتياز حفر ميناء تونس العاصمة[٩٩]. ولعل ابرز ما حصلت عليه فرنسا هو شراؤها قطعة أرض سنة ١٨٨١ تعرف باسم النفضية بين تونس وبين مساحتها ١،٠٠٠،٠٠٠ هكتار[١٠٠].

اما بالنسبة لإيطاليا فشاركت هي الأخرى في الصراع وكان منفذ السياسية الايطالية في تونس كل من قنصليها بينا Beanan الذي شغل هذا المنصب سنة ١٨٦٥- وماشيو Maccio والذي تركزت جهودهما في تسهيل الهجرة الايطالية إلى تونس لتتوج تلك الجهود بشراء إيطاليا للامتياز الانكليزي الخاص

(95) تولت شركة باتينيولالفرنسية تنفيذ سكة حديد تونس-بنزرت بعد انسحاب الشركة الانكليزية. ليلى بلحاج وعبير حابي، الازمة المالية في تونس وانعكاساتها على الوضع السياسي ١٨٥٩-١٨٨٣، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، (جامعة الجيلاني بونعامة، خميس مليانة، ٢٠١٦)، ص ٤٨.

(96) زكي، المصدر السابق، ص ٨٧.

(97) تأسست سنة ١٨٧٥ لإنشاء وصيانة خطوط السكك الحديدية في الجزائر وتونس وارتبطت هذه الشركة بعدد من المؤسسات المالية منها مصرف الاسقاط الذي يرتبط بدوره ببنك باريس وهولندا. المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، ط١، دار سراس للنشر، تونس، ١٩٨٦، ص ٤٥.

(98) زكي، المصدر السابق، ص ٨٧.

(99) ساسي، المصدر السابق، ص ٦٩.

(100) تقع في شمال الساحل التونسي، انتفض سكان هذه المنطقة ضد سلطة الباي أحمد الصادق فقرر معاقبتهم، وفي سنة ١٨٧٣ منح محمد الصادق هذه المنطقة لوزيره خير الدين كاقطاعية بدلاً من المنحة السنوية التي كانت تمنح له. محمد العفين الجميديهنشيرالنفضية: لاجله كان قانون==التسجيل ؛ ايهاب حسين علي حسين مصيرع، "بدايات التغلغل الاوربي في تونس وفق www.kadhanews.comالعقاري في تونس وفيه ظهر دهنه المخططات الاستعمارية"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية (جامعة بابل)، العدد ٣٥، تشرين الأول، ٢٠١٧، ص ٨٢٤.

بمد سكة حديد تونس–حلق الوادي وبسعر يصل إلى أربعة اضعاف قيمة الامتياز الاصلي وامام هذا التحدي حأولت فرنسا الضغط على الباي محمد الصادق للحيلولة دون منح الاخير لأي دولة اجنبية أي امتياز لبناء اي خط للسكك الحديدية إلا بعد عرضه على الحكومة الفرنسية[١٠١]، إلا ان الاخيرة فشلت في جهودها تلك ليحال تنفيذ المشروع المذكور لشركة روباتينوا الايطالية، وكادت هذه المنافسة ان تتحول إلى صِدام عسكري لولا تدخل بريطانيا والدولة العثمانية وفرنسا[١٠٢].

٣–التلغراف:

في سنة ١٨٥٩ حصلت فرنسا على امتياز مد خط تلغرافي من منطقة حلق الوادي إلى حدود الجزائر على أن يمر بمناطق باردو وباجة والكاف[١٠٣]. وفي سنة ١٨٦١ حصلت فرنسا على امتياز احتكاري لإنشاء خطوط تلغرافية من تونس (العاصمة) إلى مدينة الجزائر[١٠٤]، كما تضمن الامتياز المذكور إنشاء عدد من دور الموظفين.

كان لنظام الامتيازات والمعاهدات اللامتكافئة آثاره السلبية على الاقتصاد التونسي وتحديداً صناعة الأقمشة الشاشية والمعادن التي شهدت تراجعاً واضحاً أمام منافسة الأقمشة الأوربية فـ "أدى غزو أقمشة ليون الحريرية وأقمشة مانشييتر القطنية" للأسواق المحلية إلى إفلاس الحائكين التونسيين وبعد أن كانت أقيام الصادرات الشاشية تصل إلى ٣ ملايين فرنك فرنسي خلال الفترة (١٨٦١–١٨٦٣) نجدها تنخفض لتصل إلى ٢٥٠،٠٠ ألف فرنك سنة ١٨٧٥[١٠٥].

٤– البلديات:

في سنة ١٨٥٨ صدر أول تشريع لتنظيم بلدية تونس العاصمة حيث شغل الجنرال حسين منصب أول رئيس للبلدية[١٠٦].

([101]) تضمنت شروط هذا العقد مساهمة الحكومة الايطالية لشركة روباتينوا الايطالية المكلفة بإنجاز المشروع بأكثر من نصف مبلغه، كما الزمت الشركة المنفذة بعدم بيع الخط أو التنازل عليه إلا بعد موافقة الحكومة الايطالية. ساسي، المصدر السابق، ص ٦٩.

([102]) المصدر نفسه، ص ٧٠.

([103]) زكي، المصدر نفسه، ١٢٧.

([104]) مصيرع، المصدر السابق، ص ٨٢٤.

([105]) المحجوبي، المصدر السابق، ص ٤١.

([106]) محمد ضيفي، الإدارة التونسية نشأة الإدارة الجهوية والمحلية. http://Ahmed.dhifi

في سنة ١٨٧٣ حاول خير الدين التونسي ان يبعث من جديد مصلحة نظافة تونس التي جرى تأسيسها سنة ١٨٤٢ إلا ان هذه المؤسسة لم تستمر في اعمالها. الا ان الصعوبات المالية كانت إحدى ابرز المشاكل التي واجهته لذلك حاول الحصول على الدعم الاوربي الا ان محأولته باءت بالفشل كما يعود إليه الفضل ببعث جهاز شرطة لتيسير حركة المرور في الشوارع الرئيسة ولمراقبة عمل المجموعات المكلفة بالتنظيف، وتحقيقاً للغرض الأخير جلب خير الدين مكنسة ميكانيكية من بريطانيا[١٠٧].

بعد اعتلاء محمد الصادق باي العرش سنة ١٨٥٩ أزداد نفوذ القوى الأوربية بشكل ملحوظ، إذ استشرى الفساد على نطاق واسع في أعلى هرم النظام وكان المسؤول الأساس عن ذلك الوزير الأكبر مصطفى خزدار إذ ازدادت الأوضاع تدهوراً بسبب اسراف الباي ووزراءه ولاسيما وزيره الأكبر، فإدى إلى ظهور عجز في ميزانية الإيالة[١٠٨]، وعدم قدرتها على الإفاء بالديون الأجنبية، ولمعالجة ذلك قام مصطفى خزن دار بفرض ضرائب مضاعفة على الشعب التونسي للخروج من هذا المأزق المالي، فأدى ذلك إلى موجة من السخط والهياج قادت بالأتي إلى حدوث ثورة شملت معظم المدن التونسية بقيادة علي بن غذاهم[١٠٩]، وعلى الرغمن من فشل الثورة والقضاء عليها من قبل الوزير الأكبر إلاّ أنها نبهت الباي إلى ضرورة معالجة الأوضاع المالية في البلاد، فأنشأ لجنة مالية سميت (لجنة الكوميسيون) المالي[١١٠]، برئاسة خير الدين التونسي وأعضاء أجانب[١١١].

وقفت اللجنة على أن خسارة رأس المال كان سببه مصطفى خزندار ومؤسسة إيرلنج، فقرر الباي على أثر التقرير الذي قدم له من قبل اللجنة المالية أن يدفع مصطفى خزندار قيمة العجز مع الفوائد التي قدرت

([107]) التيمومي، المصدر السابق، ص ٢٠٩.

([108])بنبلغيث، المصدر السابق، ص١٤٩؛ إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكان، ط١، (الرياض، ٢٠٠٣)، ص٣٤٤؛ التيمومي، المصدر السابق، ص٢٠٨.

([109]) علي بن غذاهم كان يلقب بباي الشعب، ثوري تونسي من قبيلة ماجر بولاية القصرين. قاد ثورة ضد الحكومة التونسية سنة ١٨٦٤ بسبب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها، شملت الثورة الكثير من المناطق التونسية تمكن الباي محمد الصادق من اخمادها، واعتقال بن غذاهمسنة ١٨٦٦، مات بالسجن بعد بسنة واحد. ينظر: التونسي، أقوم المسالك، ص٣٧. وللمزيد عن احداث الثورة وانعكاساتها على الأوضاع الداخلية في تونس ينظر: جان غانياج، ثورة ١٨٦٤ ثورة علي بن غذاهم (أصول الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية) (تونس، ١٩٦٥)، ص١٢؛ عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في تاريخ المغرب (تونس، الجزائر، ليبيا)، تقديم روبارمنتران، ط١، الدار التونسية للنشر (تونس،١٩٩٢)، ص٢٩٤؛ الجمل، المصدر السابق، ص١٢١.

([110])للمزيد من التفاصيل ينظر: السنوسي، خير الدين التونسي، ص ص ١٨٣-١٨٨؛ جلال يحي، العالم العربي الحديث والمعاصر، ج١، المكتب الجامعي الحديث، (الإسكندرية، ١٩٩١) ص٦٩٥.

([111])الجمل المصدر السابق، ص٢٩٢.

بـ(٣٥) مليون فرنك، فلم يكن أمام مصطفى خزندار إلا الأمتثال لذلك[١١٢].وعلى اثر ذلك تم طرد مصطفى خزندار من الوزارة ليعين خير الدين باشا بدلاً منه، الذي وجد ان دين الايالة وصل إلى (١٢٥) مليون فرنك[١١٣].

لذلك سعى خير الدين باشا إلى تقويم المنهج الإصلاحي القديم كمحأولة للنهوض بالبلاد في المجالات كافة إلاّ أنه لم يستطيع أكمل برنامجه الإصلاحي لما أحيك ضده من مؤامرات ودسائس قرر على أثرها الاعتزال في سنة ١٨٧٨، فكان ذلك فرصة للدول الأوربية أن تتهيء لعقد مؤتمر برلين في السنة ذاتها من أجل تقسيم الحصص فيما بينها فكان من أبعاد هذا المؤتمر على تونس أن فرضت الحماية عليها من قبل فرنسا سنة ١٨٨١.

الخاتمة

- تعد التجربة الإصلاحية التي قام بها محمد الصادق باي استكمالا للحركة الإصلاحية التي قام بها اسلافه، محأولة منه في اصلاح مؤسسات المجتمع كافة، ولاسيما بعد التراجع الذي أصابها، فكان لابد من إعادة المحأولةالإصلاحية مرة أخرى.
- لم يكن الباي موفقاً في اختيار بعض وزرائه لادارة البلاد، وتحديداً رئيس الوزراء مصطفى خزندار الذي أدى دوراً كبيراً في تراجع إدارة الايالة، لدرجة انه مارس صلاحيات الباي وكأنه الباي نفسه، وقد استغل ذلك بشكل كبير جداً، اذا كانت فرصة له في استغلال أموال البلاد لملذاته وملذات الباي ايضاً، فأثر ذلك على موارد البلاد التي خصصت لاجلاالإصلاح. وبالتالي جاءت هذه الإصلاحات فرصة ذهبية للوزير الأول مصطفى خزندار من اجل ان تكون حجة له في استنزاف اكبر قدر ممكن من الأموال لوضعها في حسابه الخاص ليبدأ ظهور العجز المالي على مالية الدولة ثم التدخل الأجنبي بشكل كبير جداً
- شمل الإصلاح مجالات متعددة، بدأها محمد الصادق باي منذ توليه حكم الايالة، فبدأ بالجانب الثقافي عندما اصدر صحيفة الرائد التونسية، وإعادة العمل بالمطبعة الحجرية، ثم انتقل الى اصلاح مؤسسات الدولة ابتداءً من المجلس الكبير والدستور والجيش والبريد والتلغراف وغيرها من مرافق الدولة.

([112]) زيادة، المصدر السابق، ص٣٤.

([113]) السنوسي، مذكرات خير الدين، ص١٨٨.

- كانت الإصلاحات وبالاً على الشعب التونسي نتيجة فرض ضرائب ثقيلة بحجة صرفها على هذه الإصلاحات، علماً ان الكثير من الأموال كانت تذهب الى اسراف الوزير الأول والباي ولتغطية العجز، ولمعالجة لجأ الباي إلى فرض ضرائب على سكانه الذين عانوا الكثير من ذلك الى الحد الذي انفجرت فيه ثورة كبيرة عمت معظم البلاد التونسية، وكادت هذه الثورة ان تأتي ثمارها، لولا الاختلاف الذي حصل بين صفوف قادة الثورة، وخداع الوزير الأكبر لقائد الثورة على بن غذاهم بتلبية مطالبهم في حال إيقاف الثورة، الى ان القي القبض عليه ويكون ذلك نهاية للثورة.
- كان لنتائج الثورة وانتشار الامراض والفقر، وفرض الضرائب إثارها الواضحة على الايالة التونسية، وعلى سير الإصلاحات التي كانت بحاجة الى أموال طائلة لاجل استمرارها، لكن اسراف الباي ووزيره الأكبر أوقع الايالة في ازمة مالية كبيرة جداً لم تنفذها الا بتشكيل لجنة مالية (كوميسيون مالي) مختلطة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه لكن ذلك أوقع البلاد في شيء اكبر وهو التدخل الأجنبي في أمور الدولة.
- كانت البلاد بحاجة لمن ينقذها مما أصابها، فكانت شخصية خير الدين التونسي، من افضل ما ظهرت في تلك المدة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه مما أصاب البلاد من ويلات ولتجديد الإصلاح في كل مرافق الدولة، الا ان اختلاف وجهات النظر السياسية بين خير الدين والباي ووزراءه الذين رفضوا إصلاحات خير الدين، كان سبباً في استقالة خير الدين وتوقف البرنامج الإصلاحي الذي بدأه خلال فترة استيزاره.
- كان للتدخل الأجنبي في الايالة التونسية دور واضح اضعف من موقف الباي تجاه الإصلاحات، واعطاهم الفرصة للتخطيط من اجل السيطرة على البلاد، وقد تم الاتفاق بين الدول الأوربية لتقسيم الحصص فيما بينهم في مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨، كانت تونس من حصة فرنسا، وهذا ما خططت اليه فرنسا منذ البداية.

المصادر

أولا: الكتب العربية والمعربة

١. أحمد ابن أبي الضياف اتحاف أهل الزمان باخبار ملوك تونس وعدد الأمان، ج٣، ج٤، ج٥، الدار العربية للكتاب، (تونس، ١٩٩٩).

٢. أحمد الطولي، دراسات ووثائق عن الحركة الإصلاحية بتونس، ط١، مؤسسة سعيدان للطباعة والنشر، (تونس-١٩٩٢).

٣. جان غانياج، ثورة علي بن غذاهم ١٨٦٤م، ترجمة، لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية، ط١، الدار التونسية، (تونس، ١٩٥٥).

٤. حسين حامد زكي، تونس تحت حكم المشير الثالث محمد الصادق باشا باي (١٢٧٦-١٣٠٠هـ)، اطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الافريقية، (القاهرة، ٢٠٠٨)

٥. راشد أحمد إسماعيل، تاريخ اقطار المغرب العرب السياسي الحديث والمعاصر، ط١، دار النهضة العربية، (بيروت، ٢٠٠٧).

٦. زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، ط١، دار النهضة العربية، (بيروت، ١٩١٠).

٧. شمس الدين زين العابدين نجم، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، (عمان-٢٠١١).

٨. الشيباني بنبلغيث، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق ١٨٥٩-١٨٨١ تقديم عبدالجليل التميمي، ط١، دار الغرب، (صفاقص-١٩٩٥).

٩. عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في تاريخ المغرب (تونس، الجزائر، ليبيا)، تقديم: روبارمنتران، ط١، الدار التونسية للنشر، (تونس، ١٩٩٢).

١٠. عبدالرحمن تشانجي، المسألة التونسية والسياسية العثمانية ١٨٨١-١٩١٣، ترجمة عبدالجليل التميمي، ط١، دار الكتاب الشرقية، (تونس-١٩٧٣)

١١. علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، ط١، دار سراس للنشر، (تونس، ١٩٨٦).

١٢. علي سلطان، تاريخ العرب الحديث ١٥١٦-١٩١٨، ط١، مكتبة طرابلس العالمية (د.م-د.ت)

١٣. محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس من مصدر ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تعليق محمد الشاوي ومحمد محينية، ط٣، دار سواس للنشر والتوزيع، (تونس، ١٩٩٣).

١٤.محمد بن خوجة، صفحات من تاريخ تونس، ترجمة حمادي الساحلي، تعليق، محمد حداد، ط١، دار الكتب المصرية، (القاهرة-د.ت).

١٥.محمد بيرم التونسي، صفوة الاعتبار بمستودع الامصار والاقطار، ط١، دار صادر، (بيروت-١٨٨٥).

١٦.نيقولا زيادة ، تونس في عهد الحماية، ط١، الأهلية للنشر والتوزيع، (بيروت، ٢٠٠٢).

ثانياً: الرسائل الجامعية:

١. ليلى بلحاج و عبير حابي، الأزمة المالية في تونس وانعكاساتها على الوضع السياسي ١٨٥٩-١٨٨٣، رسالة ماجستير، جامعة الجيلالي بونعامة، (خميس مليانة، ٢٠١٦).

٢. جمال الدين ساسي، العلاقات التونسية-الفرنسية وخلفيات الاحتلال (١٨٣٩-١٨٨١) رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قطب شتمة (شعبة التاريخ)، (جامعة محمد خيضر (بسكرة)، ٢٠١٥).

٣. حسين حامد زكي، تونس تحت حكم المشير الثالث محمد الصادق باشا باي ١٢٧٦هـ-١٣٠٠/ ١٨٥٩-١٨٨١م، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، (القاهرة، ٢٠٠٨)

ثالثاً: البحوث والدوريات

١. ايهاب حسين علي حسين مصير ع، "بدايات التغلغل الاوربي في تونس وفق المخططات الاستعمارية"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية (جامعة بابل)، العدد ٣٥، تشرين الأول، ٢٠١٧.

٢. حسين جبار ابراهيم، ايالة تونس في عهد أحمد باشا باي "دراسة تاريخية"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٦٦، ص ٦٧. www.caus.org.ib.

٣. مراد مهني، الثقافة السياسية وتطور المؤسسة البرلمانية قراءة سوسيوتاريخية في التجربة التونسية (١٨٦١-٢٠١١)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد ١٢، جانفي، ٢٠١٥.

رابعاً: الشبكة العنكبوتية (الأنترنيت)

- www.mawsouaa.th
- www.arab.encyclopedia.com
- www.anfasse.org
- Httpsi://m.facebook.com
- www.elkalaa.org
- .www.mawsouaa.thالموسوعة التونسية المفتوحة
- www.archive.alchourouk.com
- www.kadhanews.com
- http://Ahmed.dhifi
- www.hafyat.com
- www.mawsouaa.th
- www.nashiri.nt
- www.e.justice.th
- www.mawsouaa.th
- arabic.cadtm.org